

دور منظمات المجتمع المدني في محاربة التطرف الفكري

The role of civil society organizations in combating intellectual extremism

م. عمار محمد مراد

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Lecturer. Ammar Muhammad Murad

Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

المُسْتَخْلَصُ

لم يغدو سراً - أن منظمات المجتمع المدني وعى اختلاف مسمياتها وشروع أنشطتها - تلعب دوراً بالغ الأهمية في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، سواءً في المجال التربوي أو الثقافي أو الاقتصادي أو الأمني ، إذ جمعت الدراسات الميدانية في أغليها على أن تلك الشخصيات المعنوية قد رسمت نسخة باعتبارها أحد الأجزاء المهمة من العصر الحديث ووسيلة فعالة في تنمية الوعي الجماعي للشعوب والمجتمعات . ولما كان الأمن شرطاً أساسياً لاستمرار حياة الإنسان ، وعنصراً أساسياً في ثموها ومحدداً لتقديرها ، فقد أدرك القائمون على الأمان بسرعة ضرورة التفاعل مع تلك المنظمات المختلفة واستخدامها لأغراض التوعية بالأمن ووضعها على المحك خدمة المجتمع وقضائها المختلفة ذات المصالحة العامة . وفي ظل هذه السياسة ظهرت وظيفة تلك المنظمات التي تسعى لتحقيق أهدافها في نشر رسائل تثقيفية أمنية حول المشكلات العديدة التي تطرق المجتمع ، وفي مقدمتها ظاهرة التطرف الفكري ، والذي سيودي بدوره إلى تطرف عنيف لدى الشباب العربي ، الذي يعتبر سلوكاً مغلتاً اجتماعياً ، ونهيد خطير للأمن الاجتماعي والإستقرار . أن مهمته الأجهزة الأمنية - وكما هو معروف - هي ضمان سلامة المواطنين من خلال الحفاظ على النظام العام والأذاب العامة بمختلف الطرق ، ولا سيما من خلال احترام القوانين والقواعد المنظمة للحياة العامة ، ومحاسبة من يخالفها ، ونشر كافة الأجهزة الأمنية . الوسائل والأجهزة الأمنية اللازمة لمنع ارتكاب الجرائم أو التحقيق فيها عند وقوعها وتقديم مرتكيها إلى العدالة . وبالتالي فإن الدور السائد لمهمة تلك الأجهزة ، هو التوعية وهو أحد

المفاهيم الحديثة التي ظهرت على الساحة الاجتماعية بعد تطور الحياة الاجتماعية، خاصةً خلال العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه، وتدخل تلك المنظمات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والدعوية الدينية، وكذلك استجابة لحاجة الاستفادة منها والإمكانات المختلفة لهذه الوسائل كأدوات للتأثير الفعال على أفراد المجتمع وخاصةً أن فئة الشباب في عصر الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي والأخبار الرقمية والنقنيات المتطرفة مستهدون من جهات قد تعادي النظام والقانون في الدولة. فالدور الأمني لتلك المنظمات، كما عرفه دونالد رايمز، هو ذلك الدور الذي يأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية لكتل دولة دون التشكك في مهمتها سلطات الدولة في ذلك الدور، ويتحقق ويليام بيلي على أنه من خلال المؤسسات الاجتماعية الخاصة، يمكن للدولة أن تحافظ على سيطرتها على الجانب التوعوي والتثقيفي وأن تدخل فيه لضمان متطلبات الأمان والاستقرار. ولغرض إبراز الدور المهم، لتلك المنظمات، في الدور التوعوي المسؤول أعلاه، نقسم هذه الدراسة إلى مطلبين اثنين:

الأول / الدور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف

الفكري في فرنسا وبريطانيا

الثاني / الوسائل التشريعية والتثقيفية الممهددة لعمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق لغرض مكافحة التطرف الغربي.

Abstract

It is no longer a secret that civil society organizations, despite their different names and the diversity of their activities, play an extremely important role in various fields of contemporary life, whether in the educational, cultural, economic, or security fields, studies have agreed that Mostly, these legal personalities have established themselves as One of the important parts of the modern era and an effective means of developing the collective awareness of peoples and societies. Since security is a basic condition for the continuation of human life, an essential element in its growth and a determinant of its progress, those in charge of the mother have realized that We quickly realize the need to interact with these different organizations and use them for security awareness purposes and put them to the test. Society and its various issues of public interest. In light of this policy, the function of these organizations emerged, which seek to achieve their goals in disseminating

There are many problems that trouble societies, foremost of which is the phenomenon of intellectual extremism, which in turn will lead to violent extremism. To Arab youth, whose behavior is considered sociopathic, and a serious threat to social security. And stability. The mission of the security services - as it is known - is to ensure the safety of citizens by maintaining public order and morals. public in various ways, especially by respecting the laws and rules regulating public life, holding accountable those who violate them, and raising See all security services. The security means and devices necessary to prevent the commission of crimes or investigate them when they occur and bring the perpetrators to the Justice. Therefore, the supporting role of the mission of these agencies is awareness, which is one of the modern concepts that have appeared on the scene. Social after the development of social life, especially during the last decade of the twentieth century and what followed, and that system intervened It died in various economic, social and religious activities, as well as in response to the need to benefit from it. The various possibilities of these media as tools for effective influence on members of society, especially since the youth group in the age of... New media, social media, digital news, and advanced technologies are targeted by parties that may be hostile to the regime. And the law in the state. The security role of these organizations, as defined by Donald Reimer, is one that takes into account the national interests. for each state without questioning the mission of the state authorities in that role, and William Bailey agrees that through the institutions private society, the state can maintain its control over the Awareness and education, and to intervene in it to ensure the requirements of security and stability.

المقدمة

the introduction

النَّطْرُفُ هُوَ تَغْيِيرٌ نِسْبِيٌّ يَسْتَعْمِلُ لِوَصْفِ أَفْكَارٍ أَوْ أَعْمَالٍ يَتَظْرُفُ إِلَيْهَا مِنْ قَبْلٍ مُطْلَقِي هَذَا التَّغْيِيرِ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُبَرَّرَةٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْأَفْكَارِ، وَ يَسْتَعْمِلُ هَذَا التَّغْيِيرِ لِوَصْفِ الْأَيْدِيُولُوْجِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ الَّتِي تُعدُّ بَعِيْدَةً عَنْ التَّوْجِهِ السِّيَاسِيِّ لِلْمُجَتمِعِ. امَّا مِنْ نَاحِيَةِ الْأَعْمَالِ، يَسْتَعْمِلُ هَذَا التَّغْيِيرِ فِي أَغْلِبِ الْأَخْيَانِ لِوَصْفِ الْمَنْهَجِيَّاتِ الْعَنِيفَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي مُحاوَلَةِ تَغْيِيرِ سِيَاسِيَّةٍ أَوْ اجْتِمَاعِيَّةٍ . وَقَدْ يَعْنِي التَّغْيِيرُ اسْتِعْمَالَ وَسَائِلَ غَيْرِ مَفْعُولَةٍ مِنْ الْمُجَتمِعِ مِثْلِ الْتَّحْرِيبِ أَوِ الْعُنْفِ لِلِّتَرْوِيجِ لِجَدْوِلِ أَعْمَالٍ مُعَيَّنٍ، وَيَشْتَمِلُ الْإِرْهَابُ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْ التَّهَدِيدَاتِ الْمُعَدَّةِ (الْجَرِيمَةُ الْمُنَظَّمَةُ فِي مَنَاطِقِ الصِّرَاعِ، الْمُقَاتِلُونَ الْإِرْهَابِيُّونَ الْأَجَانِبُ، الَّذِينَ تَشَرَّبُتْ انْفُسُهُمْ تَقَافَةُ التَّطْرُفِ، وَالْاعْتِدَاءُاتُ بِاسْتِخْدَامِ الْمَوَادِ الْكِيَمِيَائِيَّةِ وَالْأَيْدِيُولُوْجِيَّةِ وَالْمُتَفَجِّرَاتِ).

تُحرّص الجماعات الإرهابية المُتطرفة الأفراد في جميع أنحاء العالم، وأغلبهم من الشباب ، على مغادرة بلدانهم والسفر إلى مناطق الصراع، ولا سيما في العراق وسوريا، والآن في السودان واليمن، وقد تغيرت طريقة استهداف المجندين وزرع ثقافة التطرف فيهم، فازداد التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الرقمية الأخرى . وعند العودة إلى المعنى الاصطلاحى، نجد أن التطرف في الإصطلاح هو عملية تربية المعتقدات والعواطف والسلوكيات غير الصحيحة، والمعتقدات الخاطئة والتي هي قناعات عميقه تتعارض مع القيم الأساسية العليا للمجتمع، وقوانين الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية ، وتدعى إلى سيادة مجموعة معينة (عرقية ، دينية ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، إلخ) ، وبالتالي فإن التطرف يعبر عن المشاعر والسلوكيات المخالفة للقيم ، وفي الأفعال التي تخرج عن القاعدة وظهور ازدراء الحياة والحرية وحقوق الإنسان¹.

وقد يعني التطرف أيضًا اصطلاحًا المعاشرة الصريحة أو النشطة للقيم الأساسية، بما في ذلك الديموقратية وسيادة القانون والحرية الفردية والإحترام المتبادل والتسامح بين الأديان والمعتقدات المختلفة ، وقد عرف بأنه أيضًا (أفكار أيديولوجية غير متوسطة أو معتقدات خاطئة)² وعلى كل حال فإن التطرف يعد أحد مكونات العمل الإرهابي، والذي هو العنف المركب بأي وسيلة، والمسبب لأى جسيمي أو حسارة ماديّة، بحق الأفراد الآخرين، بقصد تزييع الناس أو إهانتهم، ومن أجل الحصول على مكاسب معينة، وذلك من دون تبرير ولا عذر³.

يأخذ التطرف مسوئيات ثلاثة، حيث يوجد التطرف الديني؛ فهو يتبع من احتلال وظيفي اقتصادي وسياسي ، وتجاهله ميل محرف، وتنشأ قناعات دينية. والثاني هو الراديكالية السياسية ، بالرغم من أن مصطلح راديكالي يعني به التوجّه إلى جذب المشكلة أصلًا . و الثالث هو وجود قوة، بمعنى وجود جنود أو محاربين أعضاء في منظمات ذات طابع عرقي أو ديني أو مناطقي، أو أعضاء في وحدات عسكرية خاصة تستخدم تكتيكات عسكرية غير نظامية . ينطبق هذا أيضًا على المشاة غير النظاميين . يصف مصطلح (الجيش غير النظامي) التركيز على " السبب " حيث تم إنشاء جميع الوحدات غير النظامية ل توفير ميزة تكتيكية للجيش

¹ - جندي عبد الكريم، الموسوعة الجنائية، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، مطبعة دار أحياء القرآن العربي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1984، ص193.

² - كمال النيس، ظاهرة الإرهاب ... المفهوم ... والاسباب ... والدفاع، دراسات وابحاث قانونية، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي: - <https://www.ahewar.org>

³ - فيدرريك وييري، الجيوش والمليشيات و(إعادة) الدمج في الدول المتقدمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018، ص 22.

الحالى ، سواءً كان ذلك يشكل خاص ، والمدنىين وغيرهم من القوّات غير النظامية الدائمة التي تُستخدم كمكملات قابلة للاستهلاك لمساعدة الجنود المدربين باهظي التكلفة . إن تجاوز الجيش الشرعى وحمل السلاح إجراء مُتطرف . غالباً ما يستخدم الدافع ل القيام بذلك كأساس للسمينة الأولية لأى جيش غير نظامى . تأتى المصطلحات المختلفة داخل وخارج الموضة ، بناءً على الارتباط السيسية والعاطفية التي تتطور بستمرار .

لكلّ ما تقدّم ذكره ، نجد أنَّ وجود التطرف في أي مجتمع ، يُعد البذرة الجاهزة لنمو العنف ، بجميع أشكاله ، دينياً أو قومياً أو مناطقياً ، لذا كان لابد من تطافر الجهد لمحاربة هذه الظاهرة ، ولما كان دور الدولة مهما كان مؤثراً وبارزاً ، فإنه لا ينفك أن يكون محدوداً مهماً كان واسعان وعميقاً ، إذ لا بد أن يكون للمؤسسات والمنظمات التابعة من الجمهور دور محوري في محاربة تلك الظاهرة ، وهو ما سنبحثه في هذا الجهد المتواضع إن شاء الله .

المطلب الأول

الدور التاريخي لمنظمات المجتمع المدنى في مكافحة التطرف الفكري في فرنسا وبريطانيا
 لا يخفى على أي مطلع في الشؤون السيسية والاجتماعية لدول أوروبا الغربية ، أنَّ من أكثر الدول التي واجهت التطرف الفكري على صعيد المواطنين والآفدين إليها ، هي المملكة المتحدة والجمهوريَّة الفرنسية ، ولعل السبب في ذلك هو كثرة الآفدين إليها من دول العالم الإسلامي من جهة ، لأغراض وغایات شتى ، ومن جهة أخرى ردة الفعل العكسية لمواطنيها ضد تواجد أولئك الآفدين والذين حصلوا على حسنتها وأصبحوا مواطنين فيها ، مما أدى إلى حصول التصادم في أحيان كثيرة ، بين كلا الفريقيْن ، ودفع حكومات ديمقراطيات ، إلى اتخاذ إجراءات على كافة المستويات ، الحكومية والمجتمعية ، لخفض مناسبات التوتر والتطرف فيها .

وفي هذا المثل من الدراسة ، نتناول السياق الزمني لمعالجة التطرف في كلِّ من الدولتين المذكورتين ، ولا نبتعد فيها الخوض قليلاً في دور الأممي الحكومي ، لكنه متلازمًا للدور المجتمعي ، ولا ينفك عنه ، لخطورة التطرف الفكري وما يؤدي إليه من تصرفات عنيفة تكاد تهدد وجود الدولة في حد ذاته

الفرع الأول دور منظمات المجتمع المدنى في محاربة التطرف الفكري في المملكة المتحدة
 تعود بدايات ظاهرة التطرف الفكري وما نتج عنده من أعمال عنف أو مسلحة في بريطانيا بشكّلها المعاصر إلى سبعينيات القرن الماضي ، إلا أنَّ أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 كانت العلامة الفارقة التي أفلت بقليلها الكبير

على طبيعة وصياغة التشريعات القانونية الوطنية المتعارقة بمكافحة التطرف في معظم دول العالم ومن بينها بريطانيا، التي واجهت موجات مختلفة ومتعارضة من الإرهاب المورّد عنها، منها ما تعرّضت له من هجمات وتجزيات ولمدة زادت على ثلاثة قرون من قبل تنظيم الجيش الجمهوري الإيرلندي السري، فضلاً عن الهجمات التي تعرّضت لها من قبل تنظيمات الإسلام الراديكالي المفترض مثل القاعدة وتنظيم (داعش).¹

وفي إطار جهود المملكة المبكرة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، شهد عام 1974 صدور أول قانون بريطاني لمكافحة الإرهاب، واستمر العمل به حتى عام 2000 ، الذي شهد تعديلاً قانون الإرهاب ليمنح صلاحيات أوسع للسلطات الأمنية في متابعة المطلوبين بقضايا إرهابية، ولكنها وعقب أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 قام المشرع الإنكليزي بتعديل القوانين المتعارقة بمكافحة الإرهاب ، لأشباب عدة من أهمها تطوير أشكال الإرهاب وعدم انساره في مكان معين ووقعه بشكل أكبر تحت تأثير أفكار دينية وثقافية متطرفة ومنحرفة . أبدت بريطانيا إلى جانب الكثير من دول العالم تعاطفاً كبيراً مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب التي تعرّضت لها في 11 أيلول / سبتمبر ، مدعية استعدادها الكامل لتقديم كل أشكال العون والمساعدة لها في حربها ضد التنظيمات الإرهابية وفي مختلف أنحاء العالم ، وقد كانت استجابة الحكومة البريطانية في الرد على الهجمات الإرهابية الأقوى والأسرع ، وعلى أثر ذلك فقد باذرا رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير بالإعلان عن ضرورة محاربة الإرهاب بكل أشكاله وتعهد بإرسال القوات العسكرية للقتال ومحاربة التنظيمات المتطرفة في أفغانستان . لذا أقررت بعض الأحداث المهمة والمورّدة التي شهدتها العالم بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 ، واقعاً جديداً فرضته ضرورة التعامل مع التحديات الأمنية القائمة على مواجهة التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن التحول الآخر المبني على التدخل العسكري الدولي المباشر في كل من أفغانستان والعراق،

¹ - أ.م امجد زين العابدين، السياسة البريطانية في مكافحة الإرهاب، دراسة في المسارات والتوجهات المستقبلية، بحث متاح على موقع (محاماة نت) على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي: <https://www.mohamah.net>

حيث أدت العمليات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان عام 2001 ومن بعدها العراق عام 2003 إلى إردياد حدة المشاعر المعادية للغرب عامهًة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بخاصة، في الكثير من الدول العربية والإسلامية، والجاليات العربية والإسلامية المقيمة فيها، إذ إنَّه وبعد الوعود الكبيرة التي أطلقها قادة الغرب المؤثرين في حينها حول ضرورة إيجاد آليات مُناسبة لأن يكون العالم أكثر أمناً واستقراراً بعد القضاء على نظام طالبان في أفغانستان وتغيير النظام العراقي، وفق الرؤية الأمريكية التي كانت تُسوق في حينها.¹

لكن المراقبين والمتابعين تقابلاً بتصاعد في وثيره الأعمال الإرهابية والتغيرات التي ارتبطت بشكل أو باخر (بالإسلاميين) المسلمين، والتي شملت أجزاءً مُنقرقةً من العالم ومن ضمنها بريطانيا، التي لم تكن بِمأْمَن عن هذه الإرهابات والانعكاسات، لأشباب عراها البعض لمؤلف خُوكِمَتها الذي شَكَّل انعكاساً للموقف الأمريكي فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، والذي عَدَ في حينها ذريعةً لمرحلة جديدةً من التدخل العالمي ووسائل لفرض الهيمنة والقوة الإمبراطورية الأمريكية، مما جعلها تقدُّم بعض استقلاليتها فيما يتعلق بهذا الشأن.²

بالمقابل، عملت الحكومة البريطانية على تكثيف جهود مكافحة الإرهاب الذي بدأ يتتصاعد ويأخذ أشكال مبتكرة في أنحاء العالم كافةً، وفي هذا الاتجاه فقد شهدَ عام 2005 صدور أول قانون بريطاني لمنع الإرهاب، وتبعدَ بعام واحد صدور قانون آخر لمكافحة الإرهاب، والذى تم تحریث فقراته ليواكب التطورات المتسارعة وليمكّن السلطات من توجيهاته الآتية بالسجن أو حتى الترحيل للأشخاص الذين يحرضون على العنف أو يشاركون فيه، ومقاضاة الذين يساعدون المُتهمين بعمليات إرهابية أو المُتهمين بحيازة أدوات تساعد على العنف والإرهاب. غير أنَّ الكثير من الملاحظات قد وردت على بعض فقرات القانون الألفة الـذكر، مما قد يقوِّض عن غير قصد العلاقات بين

¹ - محمد عبد الفتاح الحموي، أثر الحادي عشر من سبتمبر على النسق الدولي، مقال متاح على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي: <https://goo.gl/EjSoru>

² - حسين المحمدي، العالم بين الإرهاب والديمقراطية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007 ، ص94.

أجهرة الأمان والشرطة البريطانية من جهة، والمواطنين المسلمين البريطانيين من جهة أخرى، وتساهم في انحراف بعض أبناء المجتمع الإسلامي المحلي إلى التطرف ودفع الشبكات الجهادية المحلية بذلاً من دفعهم للتخلّي عنها، وذلك لأنسباب عرّتها بعض المراقبين إلى أن بعض سياسات مكافحة الإرهاب البريطانية تفتقد للإنصاف والعدالة وتتميز بين أبناء المجتمع الواحد، فضلاً عن بعض الأسباب الأخرى منها بعض أوامر المراقبة التي كانت تصدر بحق مواطنين أبرياء أو الاستخدام المفرط أحياناً للفوّة، أو الفترات الطويلة من الاحتجاز¹.

لقد أولت استراتيجية الحكومة البريطانية لمكافحة الإرهاب للأعوام 2005 - 2008 اهتماماً كبيراً بمكافحة ومحاربة التنظيمات الراديكالية المسلحة في مختلف أنحاء العالم، وحظي تنظيم القاعدة بالجزء الأكبر من الاهتمام، وعلى أثر ذلك ولمواجهة الخطير المدمر الذي شكله هذه الجماعات اتخذت أجهرة الشرطة ومكافحة الإرهاب البريطانية العديدة من الإجراءات الأمنية بحق مواطنين بريطانيين أثبتت التحقيقات تورطهم بتجنيد أعضاء مفترضين لتنظيم القاعدة عبر الإنترنت، كما كشفت بعض تقارير السرية عن وجود جنوب سرية لقاعدة في العاصمة لندن، يشكل مواطنون بريطانيون أعضاءها الأساسية ، الأمر الذي يتطلب من السلطات اتخاذ إجراءات سريعة وصارمة لمعالجة هذا الخرق . وقد شهدت هذه المخاوف مصادر بالحكومة البريطانية من خلال تقارير رسمية أشارت فيها إلى أن 75 % من العمليات والمخططات الإرهابية التي استهدفت المملكة المتحدة خلال العقدين الماضيين تحمل مسؤوليتها أطراف من تنظيم القاعدة وحركة طالبان، لذلك لم يكن مُستغرباً أن ترى الاستراتيجية البريطانية بأن البلاد تشكّل واحدة من أكثر الدول الغربيّة التي تتواجد على أراضيها أعداد غير قليلة من حالياً القاعدة القادرة على تنفيذ عمليات إرهابية خطيرة ، محدثة في الوقت نفسه من إمكانية هذه الجماعات على استخدام أسلحة غير تقليدية في هجماتها المُحتملة².

¹ - رنا مولود سبع، ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الإنسان- فرنسا وبريطانيا انموذجا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد التاسع والرابعون، 2011، ص 186-187.

² - رنا مولود سبع، المصدر السابق، ص 189.

أشتملت استراتيجية الحكومة البريطانية لمكافحة الإرهاب والتي أعلنت عنها في حزيران / يونيو عام 2008 ، على ما يلي :

1 - إنشاء قوة حذوية موحدة ذات سلطات لحماية الموانئ والمطارات كافة .

2 - إدخال ضوابط إلكترونية وبأيام مترين جديدة لضبط عملية دخول وخروج المسافرين في الحدود .

3 - إعداد سجلات جديدة للمشتري بهم بثهم إرهابية ، مع إمكانية مراجعة استخدام أدلة الدفع في المحاكم المختصة .

4 - منح صلاحيات إضافية للحصول على معلومات من مختلف الوكالات الحكومية .

5 - تطبيق آليات محددة تعتمد على أربعة عناصر رئيسية لكل منها هدف معين واضح :

أ - المتابعة : يتم من خلالها العمل على وقف الهجمات الإرهابية .

ب - الإغداد : تحريف آثار العمل الإرهابي في حال الفشل في منعه بشكل نهائي .

ج - الحماية : تعزيز الحماية الشاملة للبريطانيين كافة .

د - المنع : محاولة منع المواطنين من الانضمام للجماعات الإرهابية أو تقديم الدعم لها .¹

إضافة إلى ذلك فقد ركزت الاستراتيجية البريطانية على أهمية تعاون السلطات الحكومية مع المجتمع المحلي في منع حدوث عمليات إرهابية من خلال برزامح عمل مشترك يصطلي فيه الشركاء المحليون (المؤسسات المجتمعية الخاصة) بأدوار رئيسية في تحقيق الأهداف المشتركة . ولكن أغلب المختصين والمتابعين للشأن الأمني في حينها أكدوا بأن بريطانيا لم تكون بمعزل عن مخططات وتهديدات الجماعات الإرهابية المتطرفة ، وذلك في خضم موجة الإرهاب والterrorism العابر للقارات ، والتي استهدفت أكثر من منطقة في العالم منذ بداية الألفية الماضية ، ومنها تغيرات شبكة القارات

¹ امل عبد الطيف، هل تنجح استراتيجية بريطانيا الجديدة لمكافحة الإرهاب في استئصال خطر القاعدة؟، مقال منشور في مجلة مركز الخليج للدراسات، باللغة العربية، لندن - المملكة المتحدة، 2008.ص 211.

في العاصِمة لندن في العام 2005 ، وكذلك عمليَّة طعن أحد الجُنُود البريطانيَّين حتَّى الموت في أيار / مايو 2013، ومن بعْد ذلك سلسلة العمليَّات الإرهابيَّة التي تلتُها، فضلاً عن سفر وانضمام عددٍ غير قليل من البريطانيَّين للقتال في صفوف التنظيمات الإرهابيَّة المتطرفة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي في كُلِّ مِنْ سوريا والعراق ولبنان. وفي إطار دعم جهود مكافحة الإرهاب فقد اتخذت أجهزة الأمن البريطانيَّة وكالات الاستخبارات الداخليَّة والخارجية والاتصالات، فضلاً عن أجهزة الشرطة المختصة قراراً بوضع خطَّة عمل للتعاون المشترك والفعال بين هذه الأجهزة، إذ لا تشکُو بريطانيا كثيراً مِنْ صراعٍ بين مختلف الأجهزة الاستخباراتية على مجال التفوز ، مثلاً هو الحال في بعض البلدان الأوروبيَّة الأخرى. على أثر ذلك شدَّدت السلطات من الإجراءات التي كانت اتخذتها في وقت سابق لمواجهة التطرف، وذلك عبر إقرار استراتيجية شاملة تشاركيَّة تعتمد على محاولة إشراك المواطنين من مؤسسات المجتمع كافة ، وخاصة مع المؤسسة الدينية الأُم في بريطانيا (الكنيسة الكاثوليكيَّة) والتي ترعى الجانب النبوي والإنساني في المملكة المتحدة، وتمَّ بالتنسيق مع كل الأطراف الحكوميَّة الرسمية والشعبية غير الرسمية، أملاً في تأهيل وإنماج كُلِّ مِنْ بدَّتْ لديهم بوادر التطرف، كما تمَّ شريع العديد من القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف، فضلاً عن تأسيس العديد من الأجهزة الحكومية المختصَّة بهذا الشأن وفي مقدمتها شرطة مكافحة الإرهاب، التي أنيطت به مهمَّة التَّنسيق بين مختلف الأجهزة المختصَّة بمكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة¹.

لقد شَكَّلَ ظهور تنظيم (داعش)، وسيطرته على أجزاءٍ واسعةٍ من أراضي سوريا والعراق ولبنان عام 2014 ، تهدِّداً مباشراً للأمن والسلام العالميَّين ، ونظراً للتهديد الذي مثلَه هذا التنظيم واسع رُقعة الأرضي التي سيطر عليها وما لذلك من آثار سلبية على مجمل الترتيبات الأمنيَّة ، فضلاً عن الفظائع والجرائم التي ارتكبها تجاه المواطنين العزل ، ورداً على كُلِّ ذلك قامَت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف دوليٍّ لمحاربة تنظيم (داعش) والذي صَمَّ أكثر

¹ - للمزيد حول استراتيجية مكافحة الإرهاب البريطانيَّة لعام 2008 يُنظر:

- The Prevent Strategy: A Guide for Local Partners in England Stopping people becoming or supporting terrorists and violent extremists, (London: HM Government, 2008), P.6-5.

من 60 دولة، بعضها يساهم في العمليات العسكرية بشكل مباشر كبريطانيا وفرنسا، والبعض الآخر كالمانيا، يعمل على توفير الدعم والتدريب¹.

القزع الثاني دور منظمات المجتمع المدني في محاربة التطرف الفكري في الجمهورية الفرنسية لا بد أن نقول ابتداءً، أن فرنسا من أوائل الدول التي تعرضت إلى عوائق عنيفة من التطرف الفكري، وبشّرَتَ أنواعه ومتابعه وأسبابه المختلفة ، و خاصةً بعد اعتداءات التي استهدفت مدينة باريس وصاحبة سان دوني في 13 تشرين الثاني / نوفمبر 2015، وبسبب الوعي العالمي والمتمامي للمواطنين الفرنسيين - سواء أكان فرنسيًا بالولادة أو مكتسبًا للجنسية الفرنسية بالإقامة - فإن المؤسسات المجتمع المدني وعالي اختلاف أنشطتها وأهدافها، الدور المنافق في القديم في محاربة ذلك التطرف ، وكان لدور المؤسسات الإسلامية فيها الدور الفعال والمؤثر ، حيث تأسس اتحاد المنظمات الإسلامية في 1983 (وهو أقدم المنظمات الإسلامية بفرنسا) لمتابعة أوضاع المسلمين والإشراف على الملتقى السنوي لمسلمي فرنسا ، وينتمي إلى اتحاد المنظمات الإسلامية بأوروبا والمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية منذ 2003 . ولجاً في 2017 لتعيين اسمه إلى (مسلمي فرنسا) كمحاولة للتعميم على أي علاقات تجمع أعضائه بآية تنظيمات أو مؤسسات لا تخرط فيه ، والتكيّد على أنه الممثل الشرعي لمسلمي فرنسا ، حيث يضم نحو (250) جمعية . وأيضًا يقوم المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية الذي تأسس في 2003 ، بدور الوسيط بين المسلمين والمؤسسات الحكومية المختلفة ، ويشارك مع الحكومة في وضع (ميثاق مبادئ حول الإسلام) لمنع التدخل الأجنبي في تعين الأئمة والخطباء بالمساجد . عقب الهجوم على كاتدرائية نيس في نوفمبر 2020 ، كثُرت فرنسا من دعمها للمؤسسات الإسلامية والمساجد لمواجهة الفكر الإسلامي المتطرف ، وفي 22 نوفمبر 2021 أسست فرنسا (مجلس وطني للأئمة) بمشاركة (مسجد باريس الكبير) و (تجمع المسلمين في فرنسا) و (اتحاد مسلمي فرنسا) مع إلزام جميع الجمعيات الإسلامية بالكشف عن تمويلها . وأسست المجالس الفرنسية الإسلامية في إطار من التمويل الأجنبي للمساجد ، فالتمويل العمومي لدور العبادة في فرنسا مخطوط بقانون 1905 ، واعتمدت المؤسسات الإسلامية

¹ - امل عبد الطيف، المصدر السابق، ص 212.

فِي جَمْعِ الْأَمْوَالِ عَلَى أَنْشِطَةِ الْمَجَلِسِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالضَّرِبِيَّةِ عَلَى الْمُنْتَجَاتِ الْحَلَالِ وَتَبْرِعَاتِ الْجَالِيَّةِ الَّتِي بَلَغَتْ (80 %) مِنْ تَمْوِيلِ الْمَسَاجِدِ وَقَدْ تَصَلَّ إِلَى مِلْيُونٍ يُورُو فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ . يُبَرِّزُ دُورُ الْمُؤْسَسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي فَرَنْسَا الْمُمَثَّلَةِ فِي اِتَّخَادِ الْمُنْظَمَاتِ وَالْمَجَلِسِ الْفَرَنْسِيِّ ، حَيْثُ تَضُمُ فَرَنْسَا أَكْبَرَ جَالِيَّةً مُسْلِمَةً فِي أُورُوبَا وَتَقْدُرُ بِنَحْوِ (6) مَلَائِينَ مُسْلِمٍ ، لِذَذَا تَتَوَلَّ تَنْظِيمُ الْأُمُورِ الْدِينِيَّةِ وَدُرُوسُ التَّعْرِيفِ بِالْدِينِ وَتَدْرِيبِ الْأَئِمَّةِ وَإِصْلَاحِ الْجَمْعِيَّاتِ الْتَّقَافِيَّةِ الَّتِي تُمْوِلُ نَحْوِ (90 %) مِنْ الْمَسَاجِدِ وَإِجْبَارِهَا عَلَى النَّحْوِ إِلَى جَمْعِيَّاتِ دِينِيَّةِ لِصَمَانِ شَقَافِيَّةِ الْتَّنْمِيَّةِ ، وَفَتحِ الْمَسَاجِدِ أَمَامَ الْفَرَنْسِيَّنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ لِمُنْاقَشَةِ قَضَائِيَا مُجَمَّعِيَّةٍ وَتَقَافِيَّةٍ وَالتَّعْرِيفُ بِالْإِسْلَامِ بَعْدَ الْهَجَمَاتِ الْأَرْهَابِيَّةِ الَّتِي صَرَبَتْ فَرَنْسَا .¹

لَا يَخْتَلِفُ الْوَضْعُ فِي قَرْنَسَا كَثِيرًا عَنِ الْوَضْعِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْمُتَّحَدَةِ ، حَيْثُ
كَانَ لَا يُبَدِّلُ مِنْ وَضْعِ مَعَابِرِ مُحَدَّدةٍ لِمَفْهُومِ التَّطَرُّفِ وَالإِزْهَابِ مَعًا ، لَمَّا
يُشَكِّلَاهُ مِنْ ثَلَاثَيَّةٍ مُزْدَوْجَةٍ ذَاتٍ مَذْلُولٍ وَاحِدٌ ، حَيْثُ يُحَدِّدُ الْمُشَرِّعُ الْفَرْنِسِيُّ
الْمُقْصُودُ بِالْعَمَلِ الْإِرْهَابِيِّ - وَفَقَارَ نَصِيَّ الْمَادَةِ 421 - 1 مِنْ قَانُونِ
الْعَقُوبَاتِ الْمُعَدَّلَةِ بِالْقَانُونِ رَقْمِ 266 ، الْمُؤْرِخُ 14 مَارِسَ 2011 -
مِنْ خِلَالِ الْجَمْعِ بَيْنَ عَنْصَرَيْنِ ، الْأَوَّلُ : ارْتِكَابُ جَرِيمَةٍ مِنْ الْجَرَائِمِ الْمُحَدَّدةِ
فِي الْمَادَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا ، وَالثَّانِي : أَنْ تَرْتَبِطْ هَذِهِ الْجَرِيمَةُ عَمَدًا بِمَشْرُوعٍ
فَرْدِيٍّ أَوْ جَمَاعِيٍّ يَهْدِفُ إِلَى الْإِخْلَالِ الْجَسِيمِ بِالنِّظَامِ الْعَامِ عَنْ طَرِيقِ
الْتَّخْوِيفِ أَوْ بَثِ الرُّغْبِ . كَمَا أَنَّهُ يُعْتَبِرُ عَمَلًا إِرْهَابِيًّا وَفَقَارَ الْمَادَةِ 421 - 2 -
الْمُعَدَّلَةِ بِمُوجَبِ الْقَانُونِ الْمُؤْرِخِ 9 مَارِسُ 2004 - كُلُّ فِعْلٍ اذَى إِلَى الْإِخْلَالِ
الْجَسِيمِ بِالنِّظَامِ الْعَامِ عَنْ طَرِيقِ التَّخْوِيفِ أَوْ بَثِ الدُّعْرِ ، إِذَا كَانَ يَنْطَوِي
عَلَى إِدْخَالِ مَادَةٍ مِنْ الْمُحْتمَلِ أَنْ تَعْرَضَ صِحَّةَ الْإِنْسَانِ أَوَّلَيْهِ الْحَيَوانَاتِ أَوْ
الْبَيْئَةِ الْأَطْبَيْعِيَّةِ لِلْخَطَرِ ، سَوَاءً فِي الْجَوِّ ، أَوْ عَلَى التَّرْبَةِ ، أَوْ فِي بَاطِنِ
الْأَرْضِ ، أَوْ فِي الْمَوَادِ الْغَدَائِيَّةِ أَوَّلَيْهِ الْمَوَادِ الْغَدَائِيَّةِ أَوْ فِي الْمِيَاهِ ، بِمَا فِي
ذَلِكَ الْمِيَاهِ الْإِقْلِيمِ . وَأَيْضًا بَعْتَبَرُ عَمَلًا إِرْهَابِيًّا - وَفَقَارَ الْمَادَةِ 421 - 2 - 1 -
الْمُصَافَّةِ بِمُوجَبِ الْقَانُونِ رَقْمِ 647 ، الْمُؤْرِخُ 22 يُولُو 1996 -

^١ - محاربة التطرف في فرنسا . وقف استقدام الأئمة، الأساليب والمعالجات، مقال متاح على موقع (المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات- ECC) على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي: <https://www.europarabct.com>

المشاركة في جماعة تشكّلت أو في اتفاقٍ تم تأسيسه لارتكاب جريمة أو أذىً من الجرائم المشار إليها في المواد السابقة . ويُعتبر كذلك عملاً إرهابياً وفقاً للمادة 421 - 2 - 2 ، المضافة بموجب القانون رقم 1062 - 2001 ، المؤرخ 15 نوفمبر 2001 - تمويل جماعة إرهابية من خلال توفير أو جمْع أو إدارة الأموال أو الأوراق المالية أو غيرها من الممتلكات، مع العلم أنها مخصصة للاستخدام، كلياً أو جزئياً لغرض ارتكاب أي من أعمال الإرهاب المنصوص عليهما في هذا الفصل، بغض النظر عن وقوع هذا الفعل في النهاية¹.

يعتبر منع التطرف في فرنسا هدفاً رئيسياً ضمن سياسات مكافحة الإرهاب²، وفي هذا السياق، تم إنشاء مركز اتصال هاتفي ضمن (وحدة تنسيق

¹ - الجدير بالإشارة ، أنه في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في (Carcassonne) في 23 مارس 2018 ، أصدر القضاء الفرنسي عدداً أحکام بالدانة في قضائياً تتعلق بالدفاع عن الإرهاب والتزويج له . على سبيل المثال ، حكم على أحد الأشخاص الذي كان يبلغ من العمر 18 عاماً بالحبس لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ ، بعد أن أعرب عنأسفه لعدم حدوث المزيد من القتل ، وحكم على امرأة بالحبس لمدة سبعة أشهر بعد أن أشادت بمقتل أحد الضحايا أثناء احتجاز الرهائن في سوبر ماركت ، وحكم على أحد الأشخاص بالحبس لمدة عام مع وقف التنفيذ ، وحكم على امرأة من حقوقه المدنية لمدة سبع سنوات لإعراضه عن سعادته بمقتل أحد ضباط الشرطة .

- Cncdh, Statement of Opinion on the Prevention of Radicalisation, Paris , 2017, p. 10.

² - ان انتشار التطرف وتوجهه فئات من الأطفال في فرنسا نحو الأعمال الإرهابية، تعتبر ظاهرة جديدة بدأت تتفاقم في فرنسا، حيث أشار المدعي العام الفرنسي لمكافحة الإرهاب (جون فرانسوا ريكار) إلى هذه الظاهرة خلال مقابلة صحفية إذاعية أر تي آل الفرنسية، قائلاً (لاحظنا، منذ حوالي ثلاث سنوات، زيادة خطيرة للغاية في ميل الشباب أو القصر للمشاركة في التخطيط لأعمال العنف" ، كما أعرب ريكار عن قلقه من استقطاب المتطرفين لهذه الفئة العمرية الهشة وهي بحسب تقديره ظاهرة جديدة في فرنسا) .

ورأى المدعي العام ان معظم الشباب أو الأطفال القصر، الذين ولدوا في فرنسا، لا تتم عملية الاستقطاب عبر شبكات التواصل الاجتماعي فقط، وإنما أيضاً بصورة مباشرة في الأحياء السكنية أو الوسط العائلي، وأضاف: "هذا التهديد يثير القلق، لأنه في معظم الأوقات لا يمكن التنبؤ به ويصعب احتوائه".

من جانبه، نشرت صحيفة لوفيغارو تحقيقاً أكدت فيه أنه منذ يناير 2023، أكثر من نصف المتهمين في قضايا إرهابية هم تحت سن 18 عاماً، ومنهم تلاميذ في المرحلة الإعدادية والثانوية.

مُكافحة الإرهاب - Unité de coordination antiterroriste (في عام 2014 ، تأسست تحت مسمى (المركز الوطني للمساعدة والوقاية من التطرف) d'Assistance et de Le Centre National Prévention de l'Extrémisme ، للاستماع وتوجيه الأسر التي ترغب في الإبلاغ عن حالات التطرف . وفي هذا الإطار تم تحديد عدد معين من المؤسسات للتدخل من قبل مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات وبين المؤسسات الخاصة ذات النشاط الإنساني والتعليمي ، وبهدف برنامج الكشف عن التطرف ، إلى التدخل في وقت مبكر بمجرد ظهور علامات التحذير الأولى ، وذلك قبل التغيير عن التطرف بارتكاب أعمال إرهابية . عن طريق تغيير سلوك المتطرف ، وبالإضافة إلى ذلك فقد لجأ المشرع الفرنسي إلى سياسة التجريم والعقاب لمواجهة التطرف ، وعالي سيل المثال استحدث جريمة زيارة المواقع الإرهابية بارتفاع على الشبكة الغنكيوتية " المنصوص عليهما في المادة 421 - 5 - 2 من قانون العقوبات الفرنسي ، المضافة بالقانون رقم 258 لسنة 2017 المؤرخ 28 فبراير 2017.

وقد انتهت المحكمة الدستورية في قراره رقم 682 لسنة 2017 المؤرخ 15 ديسمبر 2017 ، إلى أن المادة 421 - 5 - 2 من قانون العقوبات مخالفه للدستور ، وجاء في قرار المجلس الدستوري (إنه وفق المادة 34 من الدستور يضع القانون القواعد المتعلقة بالحقوق المدنية والضمائن التخطيط لمشاريع إرهابية.

وهذا الواقع أصبح مقلقا أكثر من أي وقت مضى على المستوى المجتمعي والقانوني والأمني ، وفق لوفيغارو ، منذ عام 2012 ، وعلى الرغم من العقوبات الشديدة المفروضة ، يواصل القصر والفتىان الانخراط في صفوف الإسلام المتطرف قبل التورط في التخطيط لمشاريع إرهابية.

كما اتضح منذ يناير/كانون الثاني ، من خلال لواحة الاتهام الموجهة إلى عشرة مراهقين تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاماً (بما في ذلك اثنان لدورهما غير المباشر في الهجوم الذي وقع في أراس وأدى لقتل مدرس) ، وأشارت الصحيفة إلى أن ثلاث خطط لهجمات تم إحباطها منذ بداية عام 2023 ، وكانت جميعها تتعلق بقصر ، وبعد شهر من هجوم أراس ، الذي أودى بحياة البروفيسور دومينيك برnard ، الذي ذبحه إرهابي بسكين ، لا تزال فرنسا في حالة تأهب "الهجوم الطارئ" ، وهو أعلى مستوى في حالات التأهب ، وكان المهاجم محمد موغوشكوف يبلغ من العمر 20 عاماً وقت وقوع الحادث .

- تقرير منشور على موقع إذاعة مونت كارلو الفرنسية على الشبكة الدولية للمعلومات ،

وعلى الرابط الآتي : <https://www.mc-doualiya.com>

الأساسية المعنوّة للمواطنين لممارسة الحرّيات العامة . وعلى هذا الأساس ، يُكون للمشروع سلطة وضع قواعد للتوقيق بين السعي إلى تحقيق هدف مكافحة التحرّيض على الإزهااب عبر الإنترنيت - التي تغدو جزءاً من الهدف الرئيسي لحماية النّظام العام ومثل الجرائم وهو هدف ذات قيمة دستوريّة - وبين ممارسة الحق في حرّيّة الاتصال وحرّيّة الكلام والكتابنة والطباعة . . . ويجب أن تكون القيد على ممارسة هذه الحرّيّة ضروريّة ومتّاسبة مع الهدف المنشود) .¹

المطلب الثاني

الوسائل التشريعية والتنفيذية الممهّدة لعمل منظّمات المجتمع المدني في العراق لغرض مكافحة التطرف الفكري .

نصّت المادة الأولى من قانون المنظّمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2010 العراقي على أنه (يقصد بالتعابير والمصطلحات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبيّنة إزاءها : أولاً - المنظمة غير الحكومية هي مجموعة من الأشخاص الطبيعيّة أو المعنويّة سجّلت واكتسبت الشخصيّة المعنويّة وفقاً لاحكام هذا القانون ، تسعى لتحقيق أغراض غير ربحيّة) . نظم النص أعلاه ، ماهيّة ومعنى المؤسسات والجمعيات الخاصة المشكّلة من قبل الأشخاص ، وأختص بتحديد الغاية منها (الهدف غير الربح) ، وهو بذلك أتاح الآليّة التشريعية والتنفيذية للأشخاص العاديين ، لممارسة مخاليف الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق النفع العام ، سواء أكان هذا النفع إنسانياً أم دعوياً أم اجتماعياً أم تعليمياً .

¹ - انظر نص الفقرة الحكيمية أعلاه من قرار المجلس الدستوري باللغة الفرنسية :

- (Selon l'article 34 de la Constitution, la loi fixe les règles relatives aux droits civils et aux garanties fondamentales accordées aux citoyens, dédiées à l'exercice des libertés publiques. Sur cette base, le législateur a le pouvoir d'établir des règles pour concilier la poursuite de l'objectif de lutte contre l'incitation au terrorisme à travers Internet - qui fait partie de l'objectif principal de protection de l'ordre public et de prévention des délits, qui est un objectif de valeur constitutionnelle - et entre l'exercice du droit à la liberté de communication et la liberté d'expression, d'écriture et d'impression. . . Les restrictions à l'exercice de cette liberté doivent être nécessaires et proportionnées au but recherché).

- قرار منشور على الموقع الرسمي للمجلس الدستوري الفرنسي على الشبكة الدوليّة

. <https://www.conseil-constitutionnel.fr> للمعلومات، وعلى الرابط الآتي :

كما احتص قانون المنظمات غير الحكومية السابقة الذكر، في منح صفة النفع العام للمنظمات غير الحكومية، من دون أن يعرف ما هي صفة النفع العام ولم يحدّد ملامحها والإكتفاء فقط بتوسيع بيان تكون المنظمة ذات التفع العام تهـدـف إلى تحقيق مصلحة عامـة، إلاـ أنـ المادة (12) من تعليمات تشـهـيل تنفيـذ قـانـونـ المنـظـمـاتـ غيرـ الـحـكـومـيـةـ رقمـ (12) لـسـنـةـ 2010ـ وـالـمـنـشـورـ فـيـ جـريـدةـ الـوقـائـعـ الـعـرـاقـيـةـ بـالـعـدـدـ (4165) فـيـ 27ـ /ـ 9ـ /ـ 2010ـ حـدـدـ شـرـوطـ حـصـولـ الـمنـظـمـةـ غيرـ الـحـكـومـيـةـ عـلـىـ صـفـةـ النـفـعـ الـعـامـ وـهـيـ كـاـلـتـيـ :ـ (1)ـ أـنـ يـتـضـمـنـ نـظـامـهـاـ الـذـاخـلـيـ أـهـدـافـاـ وـبـرـامـجـ تـحـقـقـ مـصـلـاحـةـ عـامـةـ وـواـضـحـةـ .ـ (2)ـ أـنـ تـتـسـمـ بـوـحـدـةـ وـاـسـجـامـ الـأـهـدـافـ مـعـ الـبـرـامـجـ الـتـيـ تـنـفـذـهـاـ الـمـنـظـمـةـ وـاسـتـغـرـيـثـهـاـ .ـ (3)ـ أـنـ تـقـدـمـ تـأـيـيدـاـ مـنـ الـجـهـةـ الـقـطـاعـيـةـ الـحـكـومـيـةـ ذـاتـ الـعـلـاقـةـ ،ـ يـوـكـدـ أـنـ الـمـنـظـمـةـ تـنـفـذـ بـرـامـجـهـاـ وـفـقـاـ الـقـانـونـ .ـ (4)ـ فـجـودـ الـأـبـيـنـةـ الـلـازـمـةـ لـإـدـارـةـ الـمـرـافـقـ الـمـخـصـصـ لـلـمـنـفـعـةـ الـعـامـةـ وـعـنـوانـ وـاـضـحـ لـمـحـلـ إـقـامـةـ الـمـنـظـمـةـ .ـ (5)ـ أـنـ تـكـوـنـ قـدـمـضـتـ عـلـىـ مـمـارـسـةـ نـشـاطـهـاـ (3)ـ سـنـوـاتـ فـغـلـيـةـ ،ـ مـنـ دـوـنـ انـقـطـاعـ بـعـدـ شـجـيلـهـاـ وـفـقـاـ الـقـانـونـ ،ـ وـأـنـ يـرـتـبـ نـشـاطـهـاـ بـالـمـنـفـعـةـ الـعـامـةـ الـتـيـ تـهـدـفـ لـهـاـ .ـ (6)ـ أـنـ يـكـوـنـ سـجـلـ الـمـنـظـمـةـ خـالـيـاـ مـنـ الـمـخـالـفـاتـ وـالـتـجـاوـزـاتـ .ـ (7)ـ أـنـ يـكـوـنـ الـقـائـمـونـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـنـظـمـةـ مـنـ الـكـفـاءـاتـ وـمـنـ دـوـيـ الـخـبـرـةـ لـإـدـارـةـ الـمـنـظـمـةـ وـفـقـاـ لـأـعـرـاضـهـاـ).

كما نص قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010 في المادة (3) منه إلى (تسعى المنظمة إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية والديمقراطية) كذلك حصر ذات القانون في المادة (10/أولاً) منه على المنظمة غير الحكومية أن تتبنى أهدافه وتقوم بأنشطة تحالف الدستور والقوانين العراقية النافية.

وفيما يخص المؤسسات الإعلامية، تم منح الإعلامي والصحفي الحقوق القانونية بممارسة العمل الإعلامي بحرية في ظل المبادئ الديمقراطية وعدم تعويدها إلا وفقا للقانون¹ حيث نص قانون حماية الصحفيين رقم (21) لسنة

¹ - سينطر تنظيم (داعش) مذبذبة عام 2014 بصورة بغرافية على مناطق واسعة من الأراضي العراقية، ولم يهتم التنظيم بالجوانب العسكرية فقط، ولكنه عمل على إنشاء ترسانة إعلامية واسعة وكبيرة تمكّنه من الترويج لأهدافه وعملياته داخل المدن العراقية. وفي إطار عملياته الفسقية، في إطار الإرهاب الفكري والإعلامي، عمل تنظيم (داعش) على ارتكاب جرائم مروعة ضد القوات الأمنية والمدنيين - على حد سواء - وتصويرها

2011 إلى حماية الصحفيين والإعلاميين وتعزيز حقوقهم كذلك نص في المادة (5) على (أولاً / للصحفي حق الامتناع عن كتابة أو إعداد مواد صحافية تتفاوت عن معتقداته أو آرائه وضمية الصحفي) و (ثانياً / للصحفي حق التغطية فيما يراه مناسباً للإيضاحرأيه بغض النظر عن اختلاف الرأي والإجتهادات الفكرية وفي حدود احترام القانون) ونصت المادة (8) منه على (لا يجوز مسألة الصحفي عمما يبديه من رأي أو نشر معلومات صحافية وإن لا يكون ذلك سبباً للأضرار به مالم يكن فعله مخالف للقانون).

هذا من جانب، أمّا من الجانب الآخر، فإن حرية الفكر والسياسة، مقره في التشريع العراقي، وتشمل حرية الدين والمعتقد وحرية الرأي ، والتي أقرها الدستور العراقي لسنة 2005 كحقوق محمية وملزمة ، وكذلك قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 وقانون حماية الصحفيين رقم (21) لسنة 2011 ، وقانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 . كما

وبالمقابل ارتكب وسائل الإعلام المحلية التابعة للمجتمع إخفاقات كبيرة ، وذلك عندما سُوقَت لـ (داعش) في نشر وبيت لقطاتٍ من جرائمها ، وقضايا النحر والتزويع ، وأكثر من ذلك تراوِها عبر شرارات إخبارية متعددة ولايات ، دون أن تدرك بأن هذا الأمر يخدم (داعش) إذ اعتمد تنظيم (داعش) في عملياته النفسية على كلٍ من الاستعمالات العاطفية ، والاستعمالات العقلية والتي تُركِّز على جوانب نفسية واستثنائيات داخلية ، والمنطقية أيضاً ، والتي تقوم على إقناع المشاهد بالحقائق والبراهين ، وفي سبيل تحقيق ذلك ، ركز التنظيم عبر وسائل إعلامه مثل القرآن والبيان والإعتصام وغيرها على توزيع الأفراص البذرية في شوارع مدينة الموصل العراقية ، وغيرها من المدن التي سيطر عليها ، وتحْوي هذه الأفراص على عمليات انتشارية ، مع دعوة في موضوعات المسلمين للاندماج بأصحابها ، وكان من أبرز المفردات استخداماً أغذاد مجلة ذايق باللغتين العربية والإنجليزية هي (الهجرة ، والانضمام للتنظيم) ، ورَكَّز التنظيم بصورة واضحة على الاستعمالات العاطفية . وتسهدف الرسالة الإعلامية للتنظيم فنات متعدة من الجمهور ، فعلى سبيل المثال فإنه يصدر التنظيم بياناتٍ تبريرية لجرائمها ، في مختلف المراحل ، تتضمن عدداً من الأدلة الشرعية والبراهين المطعنة ، التي تستهدف جمهور المواطنين الذين يعمل التنظيم على تخديرهم ليكونوا ظهيرًا له في المستقبل ، البيانات التبريرية والتي تستهدف هذه البيانات أبناء الجماعات الإسلامية الأخرى ، وبasis تهديف لهم ، فإن التنظيم يعتقد أن هذه الفئة لن تُشنّع إلا بالبراهين التي تُوفّرها وسائل إعلامه . راجع في ذلك:-

حامد سالم الزيادي، احتلال داعش لنينوى: المقدمات والنتائج، نكسة حزيران 2014، دار الجواهري، بغداد - جمهورية العراق، 2015، ص 56.

يُؤخَذُ بِنَظَرِ الاعتبارِ بِأَنَّ أَصْحَابَ الْحُقُوقِ يَكُونُونَ فِي مَرَاجِلِ مُخْتَلِفَةٍ، إِذَا لَمْ يُوجَدُ أَيُّ تَمْيِيزٍ بَيْنَ الْمُكَوِّنَاتِ أَوْ ضِدَّ أَشْخَاصٍ مِنْ فَئَاتٍ مُعَيَّنَاتٍ وَفَقَاءِ الدُّسْتُورِ الْعَرَافِيِّ فِي الْمَادَّةِ (14) مِنْهُ وَالَّتِي نَصَّتْ عَلَى (الْعِرَاقِيُّونَ مُتَسَاوِونَ أَمَّا الْقَائُونَ دُونَ تَمْيِيزٍ بِسَبَبِ الْجِنْسِ أَوِ الْعِرْقِ أَوِ الْقَوْمِيَّةِ أَوِ الْأَصْلِ أَوِ اللَّوْنِ أَوِ الدِّينِ أَوِ الْمَذْهَبِ أَوِ الْمُغْنَقَدِ أَوِ الرَّأْيِ) .

كَمَا تَعْمَلُ الْمُفْوَضَيَّةُ الْعُلَيَا لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ عَلَى صَمَانِ وَتَعْزِيزِ احْتِرَامِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَمِنْ ضِمْنِهَا حُرْيَةُ الْفَكْرِ مِنْ خِلَالِ تَأْقِيِ الشَّكَاوِيِّ مِنَ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ وَمُنَظَّمَاتِ الْمُجَمَّعِ الْمَدْنَى عَنِ الْإِنْتَهَاكَاتِ وَالْجَرَائِمِ بِالثَّقْيَقَاتِ وَتَحْرِيكِ الدَّعَاوِيِّ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِنْتَهَاكَاتِ وَإِخْالِهَا إِلَى الْإِدْعَاءِ الْعَامِ وَهَذَا بِدُورِهِ يَنْعَكِسُ إِلَى حَلْقِ بَيْئَةِ مُنَاسِبَةِ لِمُمارِسَةِ الْأَفْرَادِ حُرْيَةِ الْفَكْرِ وَالْدِينِ وَالْمُغْنَقَدِ .

كَمَا أَدَى إِنْشَاءُ دَائِرَةٍ فِي وِزَارَةِ الدَّاخِلِيَّةِ بِاسْمِ مُدِيرِيَّةِ حِمَايَةِ الْأُسْرَةِ وَالطِّفْلِ مِنَ الْعُنْفِ الْأُسْرِيِّ لِتَقْدِيمِ كُلِّ الْوَسَائِلِ وَالْإِجْرَاءَاتِ لِلْحِمَايَةِ وَدَفْعَ الضرَرِ عَنِ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ وَهَذَا بِدُورِهِ يَنْعَكِسُ عَلَى حُرْيَةِ الْأُسْرَةِ فِي الْفَكْرِ .

أَنَّ مُنَظَّمَاتِ الْمُجَمَّعِ الْمَدْنَى تَقْلُمُ كَافَّةَ الْخِدْمَاتِ لِغَرَضِ التَّحْفِيفِ مِنَ الْأَضْرَارِ النَّاتِجَةِ عَنِ الْإِنْتَهَاكَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَالْعُنْفِ ضِدَّ الْأَشْخَاصِ نَتْيَاجَةً الْمُعْتَقَدَاتِ وَالْدِينِ وَالْفَكْرِ وَخَاصَّةً مِنْ قَبْلِ عِصَابَاتِ دَاعِشِ الْإِزْهَابِيَّةِ . اعْتَمَدَ الْعِرَاقُ الْإِسْتِرَاطِيَّةِ الْعَرَافِيَّةِ لِمُكافَحةِ الْإِرْهَابِ (2021 - 2025) الَّتِي تَضَمَّنَتِ الْعَمَلَ عَلَى إِشَاعَةِ رُوحِ التَّسَامُحِ وَتَبْذِيلِ الْعُنْفِ وَخِطَابِ الْكَراهِيَّةِ وَالتَّطَرُّفِ فِي الْفَكْرِ وَحِمَايَةِ حُرْيَةِ الْدِينِ وَالْمُغْنَقَدِ وَمُحَايَرَةِ أَيِّهَا أَفْكَارِ إِرْهَابِيَّةِ تُرْعِزُ الْأَمْنَ وَالنِّظامَ وَتُشَرِّرُ الْأَعْمَالِ الْعَدَائِيَّةَ وَالْإِرْهَابِيَّةَ .

الْخَاتِمَةُ

الاستنتاجات

أَوْلًا : تَرْسِيخُ الْإِدَارَةِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْإِدْرَاكِيَّةِ لِلْمُجَمَّعِ

تَسْخِذُ هَذِهِ الْأَدَاءَ مِنْ أَسْلُوبِ الْإِحْاطَةِ الْفِكْرِيَّةِ مَنْهَجًا عِلَاجِيًّا لِظَاهِرَةِ الْإِرْهَابِ مِنْ طَرِيقِ تَبَيِّنِ وَسَائِلِ فِكْرِيَّةٍ (ذَاتِ دَلَالَاتٍ دِينِيَّةٍ) يَقْعُدُ فِي مُجْمَلِهَا التَّطَرُّقُ لِلتَّكْثِيَّكَاتِ الْفِكْرِيَّةِ ، الَّتِي تُمَثِّلُ بَوَابَةَ رَئِيسَةِ الْحَدِّ مِنْ ظَاهِرَةِ الْإِرْهَابِ بِالتَّطَرُّقِ إِلَى وَسَائِلِ فِكْرِيَّةِ عِلَاجِيَّةٍ وَوِقَائِيَّةٍ تُقْلِلُ مِنْ فِكْرَةِ الْتَّطَرُّفِ لَدَى فَةِ الشَّابِ ، وَالْعَمَلُ عَلَى تَرْوِيجِ فِكْرَةِ احْتِواءِ الْآخَرِ بِتَبَيِّنِ اسْتِرَاطِيَّةِ النَّقَائِضِ الْفِكْرِيَّةِ (

إِدَارَةُ الْإِذْرَاكِ) الَّتِي تُبَنِّى عَلَى أَسَاسٍ اخْتِوَاءِ الْأَطْرَافِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي بُوتَقَةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ وَفَكْرِيَّةٍ وَاحِدَةٍ .

ثَانِيًا : التَّدَابِيرُ الْاِقْتَصَادِيَّةُ

إِذْ تَعُدُ الْحَاجَةُ الْمَادِيَّةُ دَافِعًا أَسَاسِيًّا لِأَيِّ فَرْدٍ يَطْمَحُ بِحَيَاةٍ كَرِيمَةٍ لِأَنَّ يَسْأَكُ طَرْقًا غَيْرَ قَانُونِيَّةً مِنْ أَجْلِ تَحْقيقِ طُموحَاتِهِ ؛ حَيْثُ يُقْسِرُ الْكَثِيرُونَ مِنَ الْمُخْتَصِّينَ فِي مَجَالَاتِ الْعُنْفِ وَالْإِرْهَابِ عَلَى أَنَّ أَصْلَ الصِّرَاعَ قَائِمٌ عَلَى أَسَاسِ الْحَاجَةِ الْمَادِيَّةِ ؛ وَبِالْتَّالِي تَتَمَحَّرُ هَذِهِ الْأَدَاءَةُ عَلَى أَسَاسِ رَفْعِ مُسْتَوِيِ الْدَّخْلِ لِلْأَفْرَادِ وَإِشْبَاعِ الْحَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ لِلنَّاسِ ، وَبِذَلِكَ ضَمَانِ نِسْتَةٍ كَبِيرَةٍ مِنْ فَئَاتِ الْمُجَمَّعِ دُونَ الْأَنْجِرَارِ إِلَى مَسَارَاتِ الْإِرْهَابِ وَالتَّشَدُّدِ ، إِذْ يَسْتَغْلُ الْتَّطْرُفُ الْدِينِيَّ - غَالِبًا - فِي أَوْقَاتِ النَّعْثَرَاتِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ لِلنَّاسِ ، وَمِنْ هَنَا تِبْلُجُ لَنَا مَظَاهِرُ الْتَّطْرُفِ وَالْإِرْهَابِ مِنْ خِلَالِ ابْتِعَادِ الْأَفْرَادِ عَنْ حَيَاةِ الْمَدِينَةِ ، وَالإِتْجَاهُ تَخْوِي الْأَفْكَارِ الْمُتَشَدِّدَةِ الَّتِي شَوَّقَ الْعُنْفَ وَالْإِرْهَابَ ؛ وَتَأْتِي أَهْمَيَّةُ الْأَدَاءَةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ الَّتِي تَقْوُمُ عَلَى مُرْتَكَزِ تَحْسِينِ الْأَوْضَاعِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ لِلْمَنَاطِقِ اِنْتِشَارِ الْإِرْهَابِ ، مِنْ خِلَالِ تَشْبِيطِ الْاِقْتَصَادِ الْمَحَلِّيِّ وَالْحُكُومِيِّ الْمُوجَّهِ ؛ وَهُوَ مَا سَيَنْعَكِسُ عَلَى الْمُسْتَوِيِ الْاِقْتَصَادِيِّ إِيجَابِيًّا ؛ وَسَيُحِسِّنُ الْأَوْضَاعَ الْمَالِيَّةَ لِلْمَنَاطِقِ اِنْتِشَارِ الْإِرْهَابِ ؛ وَبِالْتَّالِي سَتَتَّلَقُ الْبِيَّنَةُ الْأَمْنِيَّةُ مُخْرَجَاتِ إِيجَابِيَّةٍ تَصْبِبُ لِصَالِحِ تَدْلِيلِ طَاهِرَةِ الْإِرْهَابِ فِكْرًا وَمُمارَسَةً .

ثَالِثًا : التَّدَابِيرُ الْإِعْلَامِيَّةُ الْإِحْاطَةُ الْإِعْلَامِيَّةُ وَالتَّوْجِهُ الدِّعَائِيُّ الْمُضَادُ

تُمَثِّلُ الْمَكَانَةُ الْإِعْلَامِيَّةُ الْمَصَدُّ الْأَوَّلُ لِذَائِرَةِ الْإِحْاطَةِ الْفَكُرِيَّةِ لِمُواجهَةِ الْإِرْهَابِ فِي الْعِرَاقِ ، فَوَاقَعَ الْبِيَّنَةُ الْأَمْنِيَّةُ الْوَطَنِيَّةُ لَهَا خُصُوصِيَّةُ اسْتِرَاتِيجِيَّةٍ ، نَحْتَ خَصَائِصِهَا بِتَوَابِرِ سُرْعَةِ الْإِسْتِجَابَةِ لِلتَّحَدِّيَاتِ وَالْتَّأْثِيرَاتِ الْإِرْهَابِيَّةِ ؛ وَبِالْتَّالِي تُعْطِي هَذِهِ الْأَدَاءَةِ زَخَّماً اسْتِرَاتِيجِيًّا مُضَادًا لِلْإِرْهَابِ بِوَاسْطَةِ جُمَلَةٍ مِنَ الْتَّكْنِيَّكَاتِ وَالْوَسَائِلِ الْإِعْلَامِيَّةِ ، وَلَا سِيَّما أَنَّ تَنظِيمَ دَاعِشَ يُبَنِّي أَسَاسَ تَأْثِيرِهِ عَلَى الدَّعَائِيَّةِ الْرَّائِفَةِ وَالْتَّأْثِيرِ الْإِعْلَامِيِّ الْمُضَادِ ، حَيْثُ تَأْثَرُ الْبِيَّنَةُ الْأَمْنِيَّةُ الْوَطَنِيَّةُ وَمِنْ وَاقِعِ تَوْجُهَاتِ الْإِعْلَامِيِّ الْمُضَادَةِ وَلَا سِيَّما قَبْلَ الْعَامِ 2014 ، إِذْ شَكَّلَ الْتَّأْثِيرُ الْإِعْلَامِيُّ عَامِلاً مُؤِيزًا لِتَحْفيِزِ التَّحَدِّيَاتِ الْأَمْنِيَّةِ الْمُتَمَثَّلةِ بِالْإِرْهَابِ وَتَحْريِكَهَا ، وَمِنْ أَجْلِ كَبْحِ جَمَاحِ مَا تَبَقَّى مِنْ تَنظِيمَاتِ إِرْهَابِيَّةٍ لَا بُدَّ مِنْ تَبَنِّي اسْتِرَاتِيجِيَّةٍ إِعْلَامِيَّةٍ يَقْعُدُ عَلَى عَاقِبَهَا صَدَ الْهَجَماتِ الْإِعْلَامِيَّةِ وَالْدِعَائِيَّةِ ذَاتِ الْأَبعَادِ الْإِرْهَابِيَّةِ .

رابعاً : التَّدَابِيرُ الدَّولِيَّةُ فِي مُكافَحةِ التَّطْرُفِ وَالْإِرْهَابِ

زاد النشاط الإرهابي بنسبة 80 في المائة عام 2014 مسجلاً أعلى مستوى مسجل له . وتم شحيل أكبر زيادة من نوعها في العام على أساس سنوي في الوفيات الناجمة عن الإرهاب عام 2014 ، حيث ارتفعت الوفيات من 18111 عام 2013 إلى 32685 عام 2014 . وارتفع عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم نتيجة النشاط الإرهابي إلى تسعة أضعاف منذ عام 2000 ، ومن أهم المنظمات الإرهابية هي الآتي ” بوكو حرام تقوّى تنظيم الدولة الإسلامية (تنظيم داعش) بوصفها المجموعة الإرهابية الأكثر فتكاً في العالم . انعكاساً للزيادة الأوسع في الإرهاب ، فقد زادت أيضاً التكافة الاقتصادية للنشاط الإرهابي بشكل كبير . ويقدر معهذا الاقتصاد والسلام التكفلة الاقتصادية للإرهاب بشكل متزايد مشارياً إلى أنها بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق عام 2014 حيث بلغت 52.9 مليار دولار . ويمثل ذلك زيادة بنسبة 61 في المائة عن العام السابق وزيادة عشرة أضعاف عن عام 2000 ” . حيث أن المجتمع الدولي في مكافحة تمويل الإرهاب يجب أن يستند أي عمل مقتراح يقوم به إلى حقائق ، واحترام حقوق الإنسان ، وسيادة القانون ، لحماية المواطنين والحفاظ على مجتمعاتنا مفتوحة . وهي مؤازنة صعبة المنال حقاً . وفي ظل تطور الأحداث المأساوية وتتسامي نفوذ (القاعدة) في سوريا ، وخصوصاً (داعش) ، قام المجتمع الدولي بخطوات عديدة لمكافحة الإرهاب في سوريا حيث طالبت بعض الدول الغربية والإقليمية بمحاربة نفوذ الجماعات المتطرفة التي تقاتل في سوريا ، وأكّدت دعمها فقط لمقاتلي المعارضة المعتدلين . وفي هذا السياق ، شكل موضع تأييد عدّ الغربيين الذين يتوجّهون إلى سوريا للانضمام إلى المجموعات الإرهابية المسلحة مخور اهتمام الدول الغربية خلال الفترة الأخيرة حيث عقدت لهذه الغاية عدة اجتماعات على مستوى عالٍ لمناقشة هذا الموضوع كان آخرها الاجتماع الذي عقد في بولندا في 7 شباط 2014 وشارك فيه وزراء داخلية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا وإيطاليا وبولندا وأكّد في ختامه وزير الأمن الداخلي الأميركي جيه جونسون أن (سوريا باتت مسألة أمن قومي بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا) ، وأن ” المسؤولين الأمنيين في أوروبا يؤمنون اهتماماً خاصاً للمتطرفين في دولهم الذين يذهبون إلى سوريا لحمل

السِّلَاحِ ” وَخُصُوصًا فِي ظِلِّ الْمَعْلُومَاتِ الْمُؤَكَّدَةِ عَنْ سَفَرٍ ” أَفْرَادٌ مِنَ الْوَلَايَاتِ الْمُتَحَدَّةِ وَكَذَا وَأُورُوبَا إِلَى سُورِيَا لِلْقِتَالِ هُنَاكَ.

المصادر :

- 1- جندي عبد الكريم، الموسوعة الجنائية، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، مطبعة دار أحياء القرآن العربي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1984.
- 2- كمال النيس، ظاهرة الإرهاب ... المفهوم ... والاسباب ... والدافع، دراسات وابحاث قانونية، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي : - <https://www.ahewar.org>
- 3- فيدرريك ويري، الجيوش والميليشيات و(إعادة) الدمج في الدول المتصدعة، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2018.
- 4- أ.م امجد زين العابدين، السياسة البريطانية في مكافحة الإرهاب، دراسة في المسارات والتوجهات المستقبلية، بحث متاح على موقع (محاماة نت) على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي : <https://www.mohamah.net>
- 5- محمد عبد الفتاح الحموي، أثر الحادي عشر من سبتمبر على النسق الدولي، مقال متاح على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي : <https://goo.gl/EjSoru>
- 6- حسين المحمدي، العالم بين الإرهاب والديمقراطية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية ، 2007
- 7- رنا مولود سبع، ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الإنسان- فرنسا وبريطانيا انماذجا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد التاسع والأربعون، 2011
- 8- امل عبد اللطيف، هل تنجح استراتيجية بريطانيا الجديدة لمكافحة الإرهاب في استئصال خطر القاعدة؟، مقال منشور في مجلة مركز الخليج للدراسات، باللغة العربية، لندن- المملكة المتحدة، 2008.
- 9- استراتيجية مكافحة الإرهاب البريطانية لعام 2008 يُنظر :
 - The Prevent Strategy: A Guide for Local Partners in England Stopping people becoming or supporting terrorists and violent extremists, 2008(London: HM Government,

10- محاربة التطرف في فرنسا . وقف استقدام الأئمة، الأسباب والمعالجات، مقال متاح على موقع (المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات - ECC) على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي : <https://www.europarabct.com>

Cncdh, Statement of Opinion on the Prevention of Radicalisation, Paris , 2017 -10

-11 تقرير منشور على موقع إذاعة مونت كارلو الفرنسية على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي : <https://www.mc-doualiya.com>

-12 قرار منشور على الموقع الرسمي للمجلس الدستوري الفرنسي على الشبكة الدولية للمعلومات، وعلى الرابط الآتي : <https://www.conseil-constitutionnel.fr>

-13 حامد سالم الزيادي، احتلال داعش لنينوى: المقدمات والنتائج، نكسة حزيران 2014 ،دار الجواهري، بغداد- جمهورية العراق، 2015 .